لم يكن له مماثل كثمر وشمس فلا يكون مثنى حقيقة
وخرج بالسابع سوائله يقال سيان لان استغنا عنه بسوا
ونظم بعضهم هذه الشروط بقوله
شرط المثنى ان يكون معربا ومفردا منكرا ما ركبا
موافقا في اللفظ والمعنى له مماثل لم يغن عنه غيره
وحده اي نثنيه لفظ دال على اثنين اي بقيد
كونه من الالفاظ المعربة ليخرج انتما فانها وان دلت
على اثنين لكنها مبنية وليست معربة فلم يصدق عليها
حد المثنى وقوله بزيادة في اخره الباء للسببية اي
بسبب الزيادة التي في اخره وهو الالف والنون لانه
قبل التثنية لا زيادة فيه وقوله صالح للتجريد اي
من تلك الزيادة وعطف مثله اي مماثله عليه بعد
التجريد عن الزيادة فتقول زيد وزيد نحو شمع وروح
بزيادة او شبهها اي كالزيدان مثلا اذا جعل
علما فان الالف والنون فيه من بنية الكلمة فاشبه
الزايدتين لانها لا يصدق عليها حد المثنى اي
لعدم صلاحية للتجريد فلا يقال في كل منهما كل على
جعله مفردا لانهما كالا يقال في اثنان واثنتان اثنان
وتثنى ردد حياتي كلا بها فكلا ما فاعل مرفوع بالالف
لانه ملحق بالمثنى ويقال فيما بعده منصوب بالبا
ومجرور بها لانه ملحق بالمثنى نحو جاءني كلا الرجلين

فكلا

فكلا فاعل مرفوع ورفعه حمة مقدرة على الالف المحذوفة
للتقا الساكنين منع من ظهورها التعذر وكذا يقال
فيما بعده الا وان ما قبلها اي الياء يكون مفتوحا عكس
جمع المذكر السالم فان ما قبل الياء فيه مكسورا
وسياتي ذكر اي عند قوله ونون جمع وما به التحق الخ هو
مراده لكن لما وصل لذكره لم يذكره والصحيح لم
اعترض على الشيخ بانه لما كان هذا هو الصحيح ينبغي
كان تقديمه على ما تقدم واجيب بانه نظر لكونه
فيه تقديمه او انه قدمه مجاراة للمصنف في كلامه وما هنا
نظر فيه للمصنف فاخره وتقدم نظير ذلك في الاسماء
الستة بالالف مطلقا اي في الاحوال الثلاثة
وجعلها معربة بحركات مقدرة على الالف وهي لغة القصر
المشهورة وكتب لغة قصر لقصر الحركات الثلاثة فيها
على الالف في الاحوال الثلاثة اه وارفع بواو
اذ فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وبواو
جار ومجرور متعلق بارفع وبيا متعلق باجرر
واجرر فعل امر وفاعله مستتر وجوبا وانصب فعل
امر مبني على سكون مقدر على اخره منع من ظهوره
الكسر العارض لاجل الروي وفاعله مستتر وجوبا
ومتعلقه محذوف دل عليه ما قبله اي ميما وليس من
باب الاشتغال لان شرط التنازع عند المصنف تاخر العمول

Copyright © King Saud University